الفصل الثالث

الانكماش، وإمكانية حدوثه في اقتصاد إسلامي

الانكماش عكس التضخم حيث يحدث انخفاض في الأسعار ونقص في الإنفاق (الطلب الكلي) عن العرض الكلي، كما ينخفض مستوى الدخل القومي الحقيقي ومستوى التشغيل (العمالة) عن حد التشغيل الكامل وتكثر البطالة.

ويحدث الانكماش من جراء نقص الإنفاق عن الدخل أو الاستثمار عن الادخار، وتساوي الإنفاق الكلي مع الدخل أو الاستثمار مع الادخار شرط لتحقيق التوازن كما هو معلوم، وحدوث هذا التساوي عند مستوى العمالة الكاملة كفيل بتحقق التوازن العام للاقتصاد عند هذا المستوى، وعدم وجود بطالة أو طاقات عاطلة، لذا فإن النقص في الإنفاق عن الدخل أو الاستثمار عن الادخار سيؤدي إلى حدوث الانكماش بمظاهرة المذكورة، ويقاس هذا الانكماش بالفجوة الانكماشية، ويوضح ذلك الشكل البياني التالي رقم (٤).

من هذا الشكل يتضح أن نقص الإنفاق الكلي (ك + ث) عن الإنفاق المحقق للتوازن مع الدخل عند مستوى العمالة يعني عدم توازن الاقتصاد، إذ في هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي مما يترتب عليه خفض الأسعار ومن ثم الدخل والانتقال إلى نقطة توازن جديدة هي النقطة د.

ويترتب على ذلك حدوث فجوة انكماشية تقاس بالمسافة ب ج بين منحنى الإنفاق الكلي (ك + ث) وخط ٤٥ درجة وهو خط تعادل الدخل مع الإنفاق، وهي تمثل النقص الحادث في الإنفاق الكلي، وفي مقابل ذلك ينخفض الدخل القومي بمقدار أكبر هو هـ و، وذلك بفعل المضاعف سالف الذكر، ويصبح الدخل أ وبدلاً من أ هـ .

شكل بياني رقم (٤) الفجوة الانكماشية

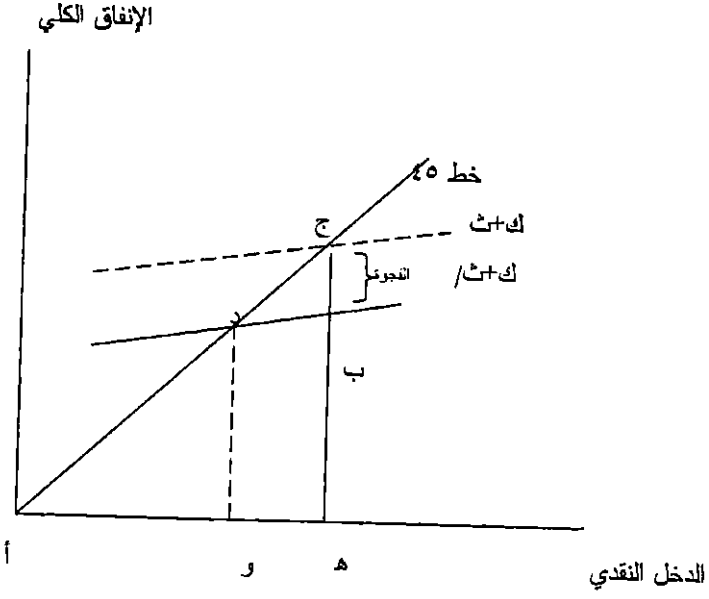

ويتطلب علاج الانكماش إما زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتعويض النقص في الإنفاق الاستثماري ولذا يقل الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار، فيرتفع منحنى (ك + ث) إلى مستوى التوازن مع الدخل عند مستوى العمالة الكاملة، أو زيادة في الإنفاق الاستثماري حتى يتساوى مع الادخار فيرتفع الإنفاق الكلي مرة أخرى إلى المستوى المذكور، نظراً لأن ذلك لا يتم تلقائياً في الاقتصاد، فإن ذلك يتطلب تدخلاً حكومياً في تحقيقه إما بزيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض الضرائب ليزداد الإنفاق الخاص في مجاله الاستهلاكي والاستثماري، إذ خفض الضرائب على الاستهلاك سوف يزيد من الإنفاق الاستهلاكي، وخفض الضرائب على الاستثمار يعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتم تعويض ومقابلة الفجوة الانكماشية ويتحقق التوازن للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

وفي الاقتصاد الإسلامي دافع دائم لتساوي الاستثمار مع الادخار إذ للإنفاق الاستثماري في المجتمع دوافع تكفل تساويه مع الادخار، ولعل البداية في تحليل ذلك هي: أن الإسلام في تنظيمه للاقتصاد يهدف إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة حتى يتمكن من الوفاء بأعباء لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض، ومن تحسين مستويات المعيشة بكافة أقسامها من حاجيات وتحسينات وتكميليات وتوزيع الدخل في المجتمع بما يكفل العدالة الاجتماعية، لذا فقد رغب الإسلام في التوسط في الإنفاق الاستهلاكي لتكوين مدخرات تفي بذلك.

وترد بعد ذلك قواعد ترشيد الإنفاق الاستثماري وتوجيهه على النحو التالي:

١- توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة بما يكفل تحقيق مصلحة كل من الفرد والمجتمع، ومن وسائل ذلك فرض الزكاة على الأموال المدخرة

الفائضة عن احتياجات الأفراد (بشروطها النصاب والحول وغير ذلك)، وإدخال الربحية الاجتماعية، والثواب الأخروي، إلى جانب الربح المباشر من النشاط الاستثماري في تقرير القيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة.

٢- إلغاء الفائدة على رأس المال مما يؤدي إلى خفض تكاليف الاستثمار، واتجاه المنظمين والمستثمرين إلى الإنتاج وزيادته باعتباره السبيل المشروع للكسب، والعمل بنظام المشاركة في عائد الاستثمار بدلاً من الفائدة كعائد لرأس المال.

٣- تكييف نمط الاستثمار في المجتمع فيما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للتضخم فلا يحدث اختلاف هيكلي في الاقتصاد، وما ينشأ عنه من تضخم في بعض الأنشطة، وركود في بعضها الآخر، إذ أن نظام الإنتاج والنشاط الاقتصادي في المجتمع يسير وفقاً لأولويات الاحتياجات ويتفق معها وهي التي تشكل هيكل الطلب في المجتمع.

٤- توفير الضمانات الكافية للمستثمرين والمنظمين كما سبق لمنع الإحباطات والحالات النفسية التي تؤثر على قراراتهم بالاستثمار، ولمواجهة الخسارة ودواعي التوقف وعدم الاستمرار في النشاط القائم.

٥- الحد من تقلبات الأسعار بمنع الاحتكار والمقامرة والمضاربة (في الأسواق المالية) وتوفير المنافسة، ومرونة كل من الأجور والأسعار، وتدخل الدولة – في الحالات التي تستدعي هذا التدخل – لضمان ذلك.

ويعمل كل ذلك على توجيه المدخرات نحو الاستثمار ليتحقق التساوي بينهما وتوازن الاقتصاد بالتالي، كما أن من نتائجه أيضاً أن الكساد لن يبدأ أو يحدث إلا في حالات نادرة بعكس المجتمعات الأخرى.

هذا ويتطلب علاج الانكماش في النشاط الاقتصادي للمجتمعات الأخرى إما زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتعويض النقص في الإنفاق

الاستثماري، ولذا يقل الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار، فيتساوى الإنفاق مع الدخل، أو زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتساوى مع الادخار فيرتفع الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى عنده مع الدخل عند مستوى العمالة الكاملة، ونظرا لعدم حدوث ذلك تلقائياً في الاقتصاد الرأسمالي فإن ذلك يستدعي تدخلاً حكومياً في تحقيقه إما بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب مع بعض السياسات النقدية كخفض سعر الفائدة ليتحقق للقطاع الخاص حجماً أكبر من التمويل مدافعاً ليزداد الإنفاق الخاص في مجاله الاستهلاكي والاستثماري، إذ أن خفض الضرائب على الاستهلاك سوف يزيد من الإنفاق الاستهلاكي، كما أن خفض الضرائب على الاستثمار يعمل مع خفض سعر الفائدة على زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتم تعويض ومقابلة الانكماش ويتحقق التوازن للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة، إلا أن ذلك لا يحدث عادة بالقدر المناسب أو في الوقت المناسب، لأن الإجراءات الاقتصادية المتبعة تراعى فيها دائماً الحرية الفردية، ولبعد أجهزة التمويل والسلطات النقدية في الاقتصاد عن القرارات الإنتاجية وما يؤدي إليه ذلك من حاجة الممولين لتوقع الطلب، ومرور فترة زمنية قبل اتخاذهم لقرارات بالتمويل، وما يؤدي إليه ذلك من تأخر الاستثمار وما يترتب على ذلك من اختلاف الادخار عن الاستثمار، بالإضافة إلى عدم وجود التزام من قبل الأفراد للتجاوب مع سياسات الدولة إذا كانت لا تتفق مع رغباتهم وتحقيق مصالحهم، هذا فضلاً عن أن اتجاه الدولة لخفض سعر الفائدة وبسط التمويل في ظروف الكساد، لا يغير من الحالة النفسية السيئة للمستثمرين والمنظمين ويجعلهم يقبلون على الاستثمار، كما أن لخفض سعر الفائدة أيضاً لا يتجاوزه في الانخفاض (٢-٣٪) مما يمثل تكلفة أيضاً على الاستثمار مما لا يحفز، المستثمرين بالقدر الكافي.

وهو ما يحدث في الاقتصاد الإسلامي لخصائصه السابق ذكرها، وللالتزام العقيدي من قبل الأفراد بالتوافق مع مصلحة المجتمع، وللقيود على الحرية الفردية بما يكفل ذلك، مما ييسر من سبل علاجه إن حدث[1].

---

(١) محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية فى إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.